القدس المحتلة الاسرائيلية ، بموجب اتفاق وقعه في اليوم الخامس عشر من ايلول ١٩٧١ نيابة عن حكومة الاحتلال الاسرائيلية كل من محاسبها العام ومساعده ، ووقعها نيابة عن بلدية القدس المحتلة الاسرائيلية رئيس بلديتها ومدير ماليتها .

ان قانون التنظيمات القانونية والادارية الذي استند عليه وزير العدل لحكومة الاحتلال العسكري الاسرائيلي في اصدار المرسوم الاول ، هو نفس القانون الذي عارضت في اصداره الحكومة الاردنية الهاشمية سنة ١٩٦٩ وقدمت شكوى بخصوصه لمجلس الامن الدولي ، بحجة انه يهدف الى تغيير الاوضاع في المدينة المقدسة ، وقد اخذ مجلس الامن الدولي آنذاك بوجهة نظر الحكومة الاردنية الهاشمية واصدر قراره رقم ٦٩/٢٦٧ بتاريخ ١٩٦٩/٧/٣ الذي جاء في الفقرات ٣ و٤ و٥ منه ما يلي :

الفقرة ٣ ــ يوبخ مجلس الامن بأقوى تعبير جميع الاجراءات التي تم اتخاذها لتغيير وضع مدينة القدس .

الفقرة ٤ ــ يؤكد مجلس الامن ان جميع الاجراءات التشريعية والادارية وكذلك جميع أعمال اسرائيل الهادفة لتغيير وضع مدينة القدس، بما في ذلك نزع ملكية الاراضي والممتلكات في المدينة ، هي لاغية قانونيا ، ولا يمكن لها ان تغير ذلك الوضع .

الفقرة ٥ ــ يطالب اسرائيل مرة اخرى ، بالحاح لكي تلغي فورا جميع الاجراءات التي اتخذتها والتي من شأنها تغيير مدينة القدس ، وان تكف عن جميع الاجراءات التي قد تؤدي الى مثل هذا التغيير .

ان المرسوم موضع البحث ، استند الى القانون الذي اعتبره مجلس الامن الدولي في قراره المشار اليه آنفا ، باطلا ولاغيا ، وان ما بني على باطل فهو باطل ، ولذلك فان موضوع استبدال مدراء مجلس الشركة هو اجراء باطل .

أما عملية نقل الاسهم ، التي جرت بموجب « وثيقة نقل الاسهم » المشار اليها آنفا فهي الاخرى عملية باطلة قانونا ، ذلك انه لا يحق لحكومة الاحتلال التصرف بأملاك امانة القدس العربية ، فأمانة القدس هي كغيرها من بلديات المدن المحتلة ، ولم تعترف هيئة الامم ولا مجلس الامن بحلها ، فقرارات هيئة الامم رقم ٦٧/٢٢٥٣ المؤرخ في ١٩٦٧/٧/٤ ورقم ٦٧/٢٢٥٤ المؤرخ في ١٩٦٧/٧/١٤ لم تعترف بعملية ضم القدس ، ولم تعترف بالاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع المدينة وطالبتها بالغائها جميعها ،كما طالبتها بالعدول فورا عن اتخاذ أي عمل من شأنه تغيير وضع القدس . وجاءت قرارات مجلس الامن الدولي التي تلت قرارات هيئة الامم ، ذات الارقام ٦٨/٢٥٢ في ١٩٦٨/٥/٢١ ، و٦٩/٢٦٧ في ١٩٦٩/٧/٣ ، و٧١/٢٩٨ في ١٩٧١/٩/٢٥ جاءت كل هذه القرارات تؤيد عدم اعتراف مجلس الامن بعملية ضم القدس وعدم الاعتراف بالاجراءات الادارية والتشريعية التي قامت بها اسرائيل واعتبرتها باطلة ولاغية ، وفي مقدمة هذه الاجراءات حل مجلس امانة القدس ، وهو في نظرها يعتبر قائما ، ولا حق لحكومة الاحتلال التصرف بأمواله التي من جملتها اسهمه في شركة الكهرباء . ومن هنا فان عملية نقل الاسهم هي عملية غير قانونية وباطلة ولا حق لسلطات الاحتلال باجرائها .

ان امانة القدس كانت ولا تزال ترى في هذه الاعتداءات ابعادا سياسية وادارية واقتصادية واجتماعية خطيرة ، ابرزها : أ ــ انها تعزز بالقوة وبالباطل عملية ضم القدس. ب ــ وتعزز بالقوة والباطل ايضا عمليتي حل مجلس امانة القدس ودمج امانة القدس في بلدية القدس المحتلة الاسرائيلية . ج ــ القلق من امكانية تدخل بلدية القدس